



معالي رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية

أصحاب السعادة

السيدات والسادة الحضور الكرام

يسرني أن أكون بينكم اليوم ممثلاً لدولة فلسطين، ناقلاً تحيات الشعب الفلسطيني عامة و الدفاع المدني خاصة للمشاركة في المؤتمر العربي الثاني للحد من مخاطر الكوارث و اسمحو لي بالتوجه بجزيل الشكر لجمهورية مصر العربية عامة و محافظة جنوب سيناء خاصة و جامعة الدول العربية و مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث القائمين على تنظيم هذا المؤتمر.

إذا كان من المستحيل على الإنسان منع الكوارث الطبيعية فانه بالإمكان العمل على الحد من تأثيرها و تقليل الخسائر الناجمة عنها و التخفيف من مخاطرها وذلك بالالتزام بالأطر والاستراتيجيات و السياسات الدولية التي من شأنها رفع قدرات المجتمعات على مجابهة الكوارث.

و المنطقة العربية كغيرها من دول العالم معرضه للأخطار الطبيعية وغير الطبيعية (التي من صنع الإنسان) ولا شك أن الظروف السياسية والأمنية السائدة في عدد من الدول العربية ساهمت بشكل كبير جعلها أكثر قابلية للتضرر. و تعتبر دولة فلسطين ذات خصوصية عالية الامر الذي يولد تحدياً ملموساً في مجال الاستعداد و التأهب للطوارئ نظراً لوجود الاحتلال الإسرائيلي و عدوانه المستمر الذي يؤثر بشكل كبير على سيادة الدولة و استقرارها و أمنها.

وفي هذا الصدد تعمل دولة فلسطين بمختلف مؤسساتها و قطاعاتها على تنفيذ استراتيجيات إطار عمل هيوجو قدر المستطاع و ضمن الإمكانيات المتاحة من خلال تطبيق أولويات العمل الخمسة للإطار، وقد سجل تقدم ملموس خلال السنوات الماضية يتمثل بما يلي :



- دعم و تعزيز قدرات القطاع الأمني وتطوير الدفاع المدني في مجال الاستجابة للكوارث و التصدي لها .
- إعادة تفعيل المنظومة الوطنية للحد من مخاطر الكوارث (المجلس الأعلى للدفاع المدني) باعتباره الجهة الوطنية المركزية للجهد الفلسطيني لإدارة الكوارث .
- اعتماد التصميم الزلزالي للمنشآت وتبني كودة الزلازل الأردنية واعتماد مفاهيم الحد من مخاطر الكوارث في الدليل العام للتخطيط الفيزيائي لاستخدامات الأراضي والبناء في البلديات وهيئات الحكم المحلي .
- العمل على تعزيز قدرات المجتمع الفلسطيني للحد من مخاطر الكوارث من خلال عدة برامج في مجال (اللوجستيات و ادارة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات و سجلات بيانات الخسائر و الاتصالات في حالات الطوارئ) .
- عقد العديد من ورشات العمل والندوات المتعلقة بمفاهيم الحد من مخاطر الكوارث لرفع القدرات والكفاءات على المستوى الوطني وزيادة الوعي المجتمعي لنشر ثقافة الحد من مخاطر الكوارث .
- التنسيق المباشر بين كافة القطاعات ذات العلاقات لإنشاء أنظمة الإنذار المبكر والاستجابة للكوارث .

إن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وما يتضمنه ذلك من متابعة و مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ اطار عمل هيوغو ووفقاً لقانون الدفاع المدني رقم 3 لعام 1998 هي للمجلس الأعلى للدفاع المدني الذي يمثل الجهة الوطنية المركزية للجهد الوطني لادارة الكوارث و التخفيف من آثارها .



السيدات والسادة

على صعيد المستوى الرسمي فلا زال يعاني من ضعف في ادماج الحد من مخاطر الكوارث في سياسة التنمية المستدامة و مواكبة الدول في تنفيذ إطار عمل هيوغو و المضي قدما لما بعده و هذا يعود بالدرجة الأولى لوجود الاحتلال الذي يسبب العائق الأكبر في تنفيذ خططنا. مما يستوجب شمولية هذا الإطار بحيث يكون قادرا على استيعاب كافة أنواع الأخطار و أن لا يتجاهل أو يستثني أي منها كالحروب و النزاعات و الانتقال إلى آليات العمل العملية و التنفيذية على ارض الواقع.

نحن في فلسطين لدينا تجربة خاصة و متكررة في مجال التصدي و التعافي من كارثة الاحتلال و الاجتياحات و ذلك من خلال توحيد الجهود لتحويل الموارد الشحيحة لبرامج التنمية و اعادة الاعمار و تحسين مستويات المعيشة بالتغلب على الضعف في القدرات المؤسساتية بتفعيل التخطيط الشامل و المتجانس و التنسيق بين الجهات المعنية.

السيدات والسادة

في الختام

نثمن الجهود الهادفة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة و ندعو و نؤكد على الاستمرار و التطوير و التنسيق في هذا المجال . أملين أن يحقق هذا المؤتمر أهدافه و ما نتطلع إليه من نتائج.